



رسالة ملكية إلى المؤتمر العالمي التاسع عشر للطرق

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، يوم 12 ربيع الأول 1412هـ - 22 شتنبر 1991م، رسالة سامية إلى المؤتمر العالمي التاسع عشر للطرق الذي احتضنته مدينة مراكش من 22 إلى 28 شتنبر 1991 .
وفيما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها الوزير الأول الدكتور عز الدين العراقي .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه .

السادة الوزراء

أصحاب السعادة السفراء

حضرات السادة والسيدات

بفخر واعتزاز نحتضن أشغال المؤتمر العالمي التاسع عشر للطرق في رحاب مراكش الغراء التي شكلت «عبر العصور» محطة عبور وهمزة وصل بين الشمال والجنوب، وإذ نرحب بضيوفنا الأعزاء من مسؤولين سامين وعلماء وخبراء شاكرين لهم اختيارهم للمغرب كأول بلد عربي افريقي لعقد هذه التظاهرة الدولية الهامة، ندعو الله أن ييسر لكم سبل التوفيق والرشاد ويكمل أعمال مؤتمركم بكامل النجاح .

حضرات السادة والسيدات .

لامراء في الدور الأساسي الذي لعبته الطرق في بناء صرح الحضارات البشرية المتوالية وفي مساهمتها عبر التاريخ في إرساء دعائم السلم والطمأنينة؛ فقد ظلت أكبر المحاور الطرقية رمزا للتفاهم والتقارب بين الأمم والحضارات كطرق القوافل التي اخترقت الفيافي لتجمع المغرب بباقي افريقيا ودول الشرق الأوسط، وطريق الحرير التي ربطت في العصر الوسيط أقطار أوروبا بآسيا، وقبلها شبكة الطرق الرومانية المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط والتي ساهمت في جعله بحيرة السلام .

وإن النمو المضطرد للمبادلات بين الشعوب والأقطار والطفرة الاقتصادية التي يشهدها عالم اليوم، ما كان ليحققها لولا التطور الذي عرفته الشبكات الطرقية والجهود الجبارة التي بذلت لجعلها تساير التحولات الانية والمستقبلية .

فالطريق تملك من المرونة ما يكفي لتوفير التواصل بين مختلف التجمعات البشرية المتكاثرة يوما عن يوم، ولاستيعاب التزايد الهائل الذي يعرفه نقل البضائع والأشخاص والناجم عن الإنفتاح السياسي والاقتصادي وتوسع الأسواق الدولية .

وموازاة لأهمية الطريق على المستوى العالمي، تشتد ضرورتها على المستوى الوطني والمحلي ليس فحسب بما تحمله من عوامل التنمية الاقتصادية؛ بل لاحتमितها كسبيل لا مناص منه لتقريب المرافق الاجتماعية الأساسية لحياة المواطنين كالمدارس والمستشفيات، كما تضمن توازن التنمية بين الجهات بما تلعبه من دور فعال في ترسيخ التضامن الوطني وتوطيد عرى الاتصال محليا وجهويا .



أيها السادة والسيدات

تعرض قطاع الطرق عدة تحديات سينكب جمعكم المبارك على دراستها وبحث الحلول المناسبة لها .

فالارتفاع المهول لحوادث السير وما يترتب عنها من مأس اجتماعية وخسائر اقتصادية يستدعي منكم الإحاطة بكل العناصر الكفيلة بتأمين سلامة مستعملي الطريق .

ولا ينبغي أن نغفل مشكل التلوث المرتبط بالطريق والذي أضحى خطرا يهدد حياة المجتمعات المصنعة منها والنامية ، فالحاجة الى تطوير البنيات الطرقية وتوسيعها يتطلب - وبالحاح - مراعاة التأثير السلبي لهذا التوسع على البيئة والعنصر البشري والموارد الطبيعية .

ولا يغيب عنكم مدى ضخامة الاستثمارات التي يتطلبها بناء وصيانة الطرق . ففي خضم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها دول العالم عموما والدول النامية بوجه خاص ، اكتسى مشكل تمويل المشاريع الطرقية المزيد من الحدة .

وبالرغم من الجهود الدولية الحميدة التي بذلت لتذليل هذه الإشكالية ، خاصة من طرف الأمم المتحدة ، أبت إلا أن تمنح الأولوية لصيانة وترميم الطرق في إطار العشرية الثانية للأمم المتحدة للنقل والمواصلات بإفريقيا مازالت العديد من مناطق العالم وخصوصا في إفريقيا ، تعيش في عزلة حادة من جراء قصور شبكتها الطرقية .

وإذا كان حق الإنسان في الطريق قد أصبح حقا مشروعاً ؛ فإننا ندعو إلى إقرار تضامن على الصعيد العالمي بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو لمساعدة المناطق المحرومة لاكتساب طرق تستجيب لحاجياتها ، وتمكنها من مواكبة ركب التقدم وأخذ نصيبها من التنمية .

حضرات السادة والسيدات

إننا في المغرب لا نألو أي جهد لجعل الشبكة الطرقية تسير باستمرار النمو الديمغرافي والإقتصادي للبلاد ولقد أشرفنا ونحن وليا للعهد على بناء طريق الوحدة ، بل وشاركنا بسواعدنا مع إخواننا من الشباب في إنجاز هذا المشروع الذي جسد التحام شمال المغرب بجنوبه . ومنذ ذلك الحين توجه اهتمامنا الى توسيع الشبكة الموجودة وفك العزلة عن العالم القروي ، فأصبح المغرب - ولله الحمد - يتوفر على 30 ألف كلم من الطرق المعبدة ؛ وهي نصف ما كانت عليه الشبكة غداة الاستقلال .

ويتطلب هذا الرصيد الثمين محافظة مستمرة جعلتنا نحدث صندوقا خاصا بتمويل الصيانة الطرقية ، غايتنا من ورائه الرفع من مستوى الشبكة الوطنية وجعلها تستجيب لمتطلبات كثافة السير وضمان سلامة المستعملين .

كما دفعتنا ندرة الموارد إلى تحسين مناهج تدبيرها وتقنيات عملنا باستمرار حيث ساعدتنا الأبحاث التي قمنا بها منذ سنوات على التمكن من تجربة متينة في مختلف أوجه النشاط الطرقي ، وهكذا طورنا تقنيات خاصة ببناء الطرق في البيئة الصحراوية ، كما أوجدنا الوسائل لوقايتها من زحف الرمال .

وقد أولينا عنايتنا لتنمية المحاور الكبرى الوطنية منها والدولية يحدونا في ذلك ما حبانا الله به من موقع جغرافي متميز ، وما يجمعنا من روابط ثابتة من أقطار المغرب العربي وإفريقيا ثم أوروبا .

وفي هذا السياق تم بناء الطرق التي تربطنا بأشقائنا في المغرب العربي من طنجة إلى موريتانيا ومن



الرباط إلى الجزائر. كما وضعنا برنامجا طموحا للطرق السيارة، وأسسنا لهذا الغرض شركة وطنية عهد إليها بإنجاز 1000 كلم من الطرق السيارة في آفاق قريبة.

وسنعتي الأولوية في هذا البرنامج للطرق التي تصلنا بأوروبا، وكذا التي تربطنا بباقي أقطار المغرب العربي. ويبقى مشروع الربط القار عبر مضيق جبل طارق حلقة هامة ضمن سلسلة الشبكات الأوروبية والإفريقية.

ومن هذا المنطلق كان من الطبيعي أن تتضافر جهود المغرب وإسبانيا والمنظمات والهيئات الدولية لتحقيق المشروع اقتناعا من الجميع بالانعكاسات الإيجابية لهذا الربط على جميع دول المنطقة. أيها السادة والسيدات

إننا واعدون بمدى الأهمية التي يكتسبها التعاون الدولي وتبادل المعلومات والتجارب في تنمية التقنيات الطرقية ونحني ونشجع كل مبادرة تهدف إلى تعزيز هذا التعاون وبلورته للمساهمة في تحسين وتطوير الشبكات الطرقية.

وإننا نحني الجمعية الدولية الدائمة لمؤتمرات الطرق التي شكلت منذ نشأتها في أكتوبر 1908 منتدى يتطلع إليه بشغف كل المهتمين بهذا القطاع الحيوي للاطلاع على المستجدات التقنية والأساليب الطرقية المبتكرة وتدارس آفاق التعاون والتبادل بين كل الدول سواء من الشمال أو الجنوب.

وجمعها اليوم بهذا العدد من المشاركين من خيرة العلماء والأخصائيين في ميدان الطرق، يجعلها مرة أخرى تفي بالغرض الذي حددته لنفسها، فكل جمع تعقده يعتبر قفزة نوعية في تدعيم المشورة والحوار وتعزيز تبادل الخبرات والتجارب والخروج بسديد الأفكار والاجتهادات.

كما نشيد بما تقوم به جمعيتكم من أعمال جليلة للانفتاح على الدول النامية وتنمية الطرق بالقارة الإفريقية وتشجيع ومساندة الجمعيات الطرقية الجهوية على غرار جمعيتنا المغربية للطرق المؤسسة سنة 1984 والجمعية المغاربية للطرق التي نحني ميلادها المرتقب.

ويطيب لنا في الختام أن نوجه شكرنا العميق وتنوينا التام إلى كل من ساهم في تنظيم هذه التظاهرة الرفيعة المستوى، وإننا واثقون ومتفائلون بأن هذا اللقاء الهام سيخرج - إن شاء الله - بأجل التصورات وأحصف التوصيات التي تشفي غليل الهيئات الدولية وكل الجهات المعنية التي تتطلع إليها ببالغ الاهتمام لبلورتها في ميدان التطبيق بما يتلاءم ومقتضيات مختلف أقطار المعمور.

وفقكم الله وحقق من خلال أعمالكم المزيد من التطور والازدهار لقطاع الطرق بما يضمن السعادة والسلام والإخاء بين شعوب البشرية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي العاير بالرباط

في يوم الأحد 12 ربيع الأول 1412 هـ

الموافق 22 شتنبر 1991م